



كفى مجابهة لحقوق المرأة بيان نسوي جماعي

يبرز بوضوح مقلق نمط بات مترسَخًا في النقاشات الحالية لدى عدد من الوكالات المتعددة الأطراف يتمثل في هجوم منهجي متجدد على استقلالية النساء، ويقصر أدوارهنّ على مجالات محددة مثل التفاني في سبيل الرعاية الأسرية والصحية وتكريس حياتهنّ للأمومة والوظيفة الإنجابية، مما يحصرهنّ أكثر فأكثر ضمن حدود سرديات عتيقة مضللة تنطوي على صور نمطية صحية تعزّز تصويرهنّ على أنهنّ مستضعفات. غير أنّ واقع النساء مختلف، فثمة في الحقيقة من يقوم بإضعافهنّ. كما وأنّ العبارات الرنانة الفارغة التي توجّه لهنّ تتعارض تعارضًا جذريًا مع تدابير التقشف التي تخفض الالتزامات المالية المخصصة لوظائفهنّ الأساسية والوظائف المجتمعية الرعائية، مما يفاقم من استغلال النساء والفتيات اللواتي يستمررن في أداء الأعمال غير مدفوعة الأجر (1). وهذا التفاوت لا يقوض فقط حقهنّ في تقرير مصيرهنّ ومشاركتهنّ الاجتماعية والسياسية، بل يكشف أيضًا عن إرث عميق من الظلم الهيكلي الذي يتطلب من قبلنا اهتمامًا طارئًا وتحليلًا وعملاً يوميًا.

في أعقاب الجائحة وسنوات من الحروب المتجددة حول العالم، يتعرض مجددًا حق النساء في الاستقلالية السياسية والجسدية لهجوم وحشي، وبشّى الطرق. وتتزايد الهجمات على حقوق النساء ورفاههنّ عالميًا: ففي أفغانستان، تُستبعد النساء بشراسة من المجال العام؛ بينما أدّت شجاعة المرأة في إيران إلى سلسلة من الأعمال القمعية الوحشية على يد السلطة الدينية الأبوية؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تُلغى الإصلاحات القانونية الحق في الإجهاض وتحد الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية (2).

وفي أوروبا، تتم مناقشة توجيهه قد يلغي تجريم الاغتصاب ويفرغ اتفاقية إسطنبول من محتواها. وفي غزة والضفة الغربية، تعاني وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء من الشلل وسط صراع أودى بحياة أكثر من 35,000 شخص حتى 12 أيار/مايو 2024 (3)، حيث تشكل النساء والأطفال الأغلبية الساحقة من الضحايا. القصة عينها والمأساة عينها تتكرر، كما في جميع النزاعات المسلحة حول العالم.

بالفعل إنّ الحرب هي جوهر النظام الأبوي، حيث يبرّر العدوان القمع وتصبح الإساءة الأداة المفضلة لـ"حل" النزاعات (4)، بينما تجعل هذه الديناميات الهوسية أجساد النساء ساحة المعركة المثالية للحروب الهيكلية. حتى في منظمة الصحة العالمية، حيث تمّت إدانة بعض المسؤولين بالاعتداءات الجنسية على نساء وفتيات في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال جائحة كوفيد-19 حيث تعيّن على كل ناجية دفع 250 دولارًا (5)، تواجه الدعوات المنادية بالإصلاحات وحماية حقوق النساء معارضة.

على الرغم من وجود أدوات معيارية دولية وآليات إقليمية تؤكد حقوق النساء الجنسية والإنجابية الأساسية، لا تزال هذه الحقوق تواجه تحديات كبيرة. وكيف يبرر هذا الأمر؟ داخل منظمة الصحة العالمية، يجادل البعض بأن الحق في الصحة الجنسية والإنجابية هي قضية "سياسية" يتعين على الحكومات الوطنية معالجتها، لأنها تتجاوز ولاية المنظمة "الفنية". لكن الصحة بطبيعتها قضية سياسية، حيث يعترف دستور منظمة الصحة العالمية بأن العوامل السياسية الهيكلية، مثل التنمية غير المتكافئة والتمييز، هي عوائق تحول دون أعمال الحق في الصحة. كما تعترف هذه الوثيقة بأن السلام والتعاون الدولي ومسؤولية الحكومات عن رفاه شعوبها أمور أساسية للصحة. وهذا الترابط يطرح سؤالاً جوهرياً: كيف يمكن أن تكون الأهمية السياسية لمنظمة الصحة العالمية مصدر إزعاج عندما نتحدث عن تعزيز وحماية حقوق المرأة، في حين لا يتم رصد نفس المستوى من الانزعاج في مسائل سياسية حساسة أخرى؟ فتشجيع الدول على الحفاظ على الإنفاق الصحي ضمن "إطارها المالي" أو الإصرار على قدسية حقوق الملكية الفكرية، حتى لو كانت هذه السياسات تعوق الوصول إلى الأدوية الأساسية والبذور، لا يثير نفس ردود الفعل القلقة.

إنّ التهميش والاستبعاد المنهجي للفئات الاجتماعية يعكسان سلطة متأصلة غير مقبولة تستمر في فرض نفسها. فبالنسبة للنساء والمجتمعات الأخرى المهمشة التي تواجه جميع أنواع الظلم، فإنّ هذه القوة المتجذرة معترف بها على نطاق واسع ومتأصلة بعمق – ويُشار إليها عمومًا بمصطلح "النظام الأبوي". ومن السهل والشائع استخدام هذه النماذج الأبوية المتجذرة بعمق في الأديان وفي تراث الهياكل المؤسسية، إلى حد قبولها واستيعابها من خلال الظواهر التاريخية والدائمة للاستعمار، والإمبريالية، والشعبوية، التي تحمل في صلبها كافة أشكال إسكات الأصوات وقمع الاستقلالية الجسدية والقدرة على اتخاذ القرار. والطريقة التي لا تزال تُعامل بها النساء والأقليات الأخرى اليوم في النظام المتعدد الأطراف لا تعكس سوى هذه المنطق الأبوي الأزلي. ويتم تمويل هذا الأمر بخطابات غير مقنعة، مصحوبة بتدخلات محدودة تهدف في أحسن الأحوال إلى تحسين الوضع قليلاً ليس إلّا. وغالباً ما تؤكد هذه المبادرات الأدوار المجتمعية النمطية الراهنة ولا تعالج جذور العنف المباشر المتأصلة في منظومة تتحدث فيها الدول الأعضاء بالنيابة عن نساءها – وكأنّ النساء من ممتلكاتها! تمثل النساء الأغلبية في العالم. ويتعين على المؤسسات السياسية على جميع المستويات الاعتراف قانوناً بهذه الحقيقة واحترامها، بدلاً من تقويضها تدريجياً. فمن الضروري تكاتف النساء وعملهنّ على تعزيز نضالاتهن المشتركة لحثّ الحكومات والمؤسسات المتعددة الأطراف على تجاوز هذا النظام غير المستدام وتفكيكه.